الرباط تتراجع عن تعيين سفير بباماكو احتجاجا على تأييد مالي للبوليزاريو

واشنطن تستثني الصحراء الغربية من اتفاقية التبادل الحر مع المغرب

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

افادت مصادر دبلوماسية امريكية ان اتفاقية التبادل الحر الامريكية المغربية لا تشمل المناطق الصحراوية المتنازع عليها وتقتصر على حدود المغرب المعترف بها من قبل الامم المتحدة.

ونقلت صحيفة «الاحداث المغربية» عن توماس رايلي السفير الامريكي بالرباط، بمناسبة دخول اتفاقية التبادل الحر المغربية الامريكية حيز التطبيق، قوله ان قضية الصحراء الغربية «حساسة»، وان المفاوضين المغاربة والامريكيين «اخذوها بعين الاعتبار» أثناء المفاوضات.

وقالت الصحيفة ان رايلي اكد ان المغرب، حسب اتفاق التبادل الحر، هو المغرب «المعترف به من الامم المتحدة»، وان ذلك تم بالاتفاق مع المفاوضين المغاربة.

وترفض الولايات المتحدة الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية التي كانت حتى 1975 تحت الاستعمار الاسباني ويؤكد المغرب انها جزء من ترابه الوطني فيما تسعى جبهة البوليزاريو الى اقامة دولة مستقلة عليها.

وتتبنى الولايات المتحدة، رغم دعمها العسكري للرباط، مقاربة الاعتراف بالادارة المغربية في الصحراء الغربية بانتظار تسوية النزاع مع جبهة البوليزاريو وهي التسوية المتعثرة التي تسعى اليها الامم المتحدة منذ 1991.

من جهة اخرى تراجع المغرب عن تعيين سفير جديد له في باماكو احتجاجا على موقف مالي من النزاع الصحراوي. وقالت مصادر صحافية ان السفير المغربي الجديد الذي تسلم من العاهل المغربي الملك محمد السادس قبل اسبوعين اوراق اعتماده، الا انه ابلغ فيما بعد بقرار الغاء تعيينه كرسالة «عن عدم رضى المغرب عن مستوى علاقاته مع مالي التي تتبنى مواقف معاكسة لوحدته الترابية».

وتعترف مالي بـ«الجمهورية الصحراوية» التي اعلنتها جبهة البوليزاريو من جانب واحد، الا ان الرباط لاحظت مؤخرا تحركا ماليا لدعم الجبهة. واوضحت المصادر ان المغرب «تفهم دائما» مبررات اعتراف مالي بـ«الجمهورية الصحراوية»، الا انه «لا يمكن ان يقبل انخراطها في الطرح الانفصالي».

ولاحظت مصادر دبلوماسية بالرباط ان التحرك المالي الجديد لدعم جبهة البوليزاريو الذي ازعج المغرب بدأ منذ جولة افريقية قام بها الملك محمد السادس في وقت سابق من العام الماضي وقالت المصادر للقدس العربي ان باماكو كانت من بين العواصم الافريقية التي كان مقررا ان تشملها الجولة، الا انها الغيت من البرنامج وهو ما ازعج باماكو وتلقفته الجزائر الداعم الرئيسي لجبهة البوليزاريو لنشيط دور مالي الصحراوي في القارة الافريقية خلال القمة الافريقية المقرر عقدها في الخرطوم بعد ظهور توجهات لدى عدد من الدول التي تعترف بالجبهة لتجميد اعترافها او سحبه.

يذكر ان المغرب انسحب في 1984من منظمة الوحدة الافريقية التي تحولت فيما بعد الى الاتحاد الافريقي احتجاجا على قبول المنظمة لعضوية الجمهورية الصحراوية.

وتحدثت الصحف المغربية عن مواجهات عنف في باماكو بين ناشطين صحراويين مؤيدين لجبهة البوليزاريو ومغاربة وذلك على هامش المنتدى العالمي الاجتماعي الذي افتتح الخميس الماضي ويختتم اليوم الاثنين.

وقالت الصحف ان ناشطي جبهة البوليزاريو رددوا هتافات معادية للمغرب اثناء حفل افتتاح المنتدى وقاموا بعد ذلك بالهجوم بالعصي على ممثلي الجمعيات والمنظمات المغربية المشاركة في المنتدى مما ادى الى اصابة عدد من المغاربة بجراح.

وقالت ان تدخل قوات الامن المالية جنب المنتدى مواجهات دموية نظرا لحدة العنف وادواته الذي كان ناشطو جبهة البوليزاريو يخططون لاستعمالها ضد الناشطين المغاربة.

من جهة اخرى علم بالرباط أن مؤتمرا دوليا يعقد الخميس القادم بلاس بالماس (جزر الكناري) في موضوع «الصحراء: رؤى من أجل المستقبل»، وذلك بمشاركة رؤساء حكومات سابقين لجزر الكناري ومبعوثين خاصين سابقين للأمين العام للأمم المتحدة الى الصحراء وممثلي الحكومة المستقلة لجزر الكناري.

ويعرف هذا اللقاء الذي ينظمه منتدى «افريقيا بجزر الكناري» بتعاون مع حكومة جزر الكناري مشاركة خيرونيمو سافيدرا وفيرناندو فيرنانديز ولورينزو أولارت وروما رودريغيث، وجميعهم رؤساء سابقون للحكومة المستقلة لجزر الكناري.

كما يشارك في هذا المؤتمر ايريك يانسن النائب السابق للأمين العام الأممي والمبعوث الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة الى الصحراء (1994 ـ 1998) والسفير شارل دنبر أستاذ العلاقات الدولية بجامعة بوسطن، المبعوث الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة الى الصحراء (1998 ـ 1999)، وآنا ثيوفيلوبولو موظفة سامية بمصلحة افريقيا، قسم الشؤون السياسية بمنظمة الأمم المتحدة والدكتور بيير بونط المتخصص في الأنثربولوجيا الاجتماعية بمدرسة الدراسات العليا بباريس، وممثل حكومة جزر الكناري وجون داميس أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بورتلاند استيت يونيفيرسيتي، مدير مركز الدراسات الشرق أوسطية بهذه الجامعة وكارلوس رويز ميغيل أستاذ القانون الدستوري بجامعة سانتياغو دوكومبوستيلا.

ويهدف المؤتمر حسب منظميه الى تقديم مساهمة محايدة لايجاد تسوية لنزاع الصحراء واخراج هذا الملف من المأزق الذي يوجد فيه من خلال تبادل الأفكار ووجهات النظر بين المسؤولين السياسيين بجزر الكناري وخبراء دوليين سبق أن تولوا ادارة هذا الملف.

جمعية مغربية تدعو «الانفصاليين» الى تأسيس كيان سياسي

■ الرباط ـ اف ب: ادانت جمعية الصحراء الغربية امس الاحد تكثف التظاهرات «الانفصالية» في العيون، كبرى مدن هذه المنطقة، معتبرة انه «لا يمكن التسامح معها» واقترحت على انصار جبهة البوليزاريو المحليين تأسيس كيان سياسي.

واعلنت المنظمة غير الحكومية التي تدافع عن السيادة المغربية في الصحراء الغربية في بيان تسلمت وكالة فرانس برس نسخة منه ان «جمعية الصحراء الغربية التي تدافع عن حقوق الانسان ومن ضمنها حرية التعبير تدعو الصحراويين المقيمين في الاراضي المغربية والمقتنعين بالاراء الانفصالية ويريدون النضال من اجل ايديولوجيتهم (...) ان يشكلوا كيانا شرعيا في المغرب».

واضافت ان الجمعية «ستكون اول من يرحب بهذه المبادرة ويفتح حوارا بناء معهم مع احترامهم الكامل».

واعتبرت الجمعية ان «تسامح السلطات المغربية مع تظاهرات الانفصاليين لا يعتبر دليلا على حرية التعبير بل تهاونا للنظام السياسي الامني المغربي».

وطلبت الجمعية من الملك محمد السادس ان «يضع حدا للمهزلة التي تجري في اقاليمنا الجنوبية» والتي تشكل «اهانة للشعب المغربي بشكل عام والصحراويين الوحدويين بشكل خاص».

وقالت ان «جمعية الصحراء الغربية تطلب من الملك ان يتخذ القرارات المناسبة قبل ان يفلت الوضع من السيطرة».

وذكرت الجمعية بانها كانت في العيون اول من رحب بانشاء «جمعية ضحايا انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة المرتكبة في الصحراء من طرف المغرب» مؤكدة انها دانت اعتقال الصحراويين من سجناء الرأي «واعمال العنف المرتكبة يوميا تقريبا في عدة مدن في الصحراء الغربية من قبل الانفصاليين». واعتقل نحو عشرة صحراويين حكم عليهم بالسجن خلال تظاهرات مناهضة للمغرب جرت مؤخرا في العيون ونظمها انصار جبهة البوليزاريو.

يشار الى ان المغرب ضم الصحراء الغربية المستعمرة الاسبانية سابقا عام 1975 بينما تطالب باستقلالها جبهة البوليزاريو مدعومة بالجزائر.

جماعة «العدل والاحسان» تنذر بوقوع انفجار اجتماعي في المغرب هذه السنة

■ الرباط ـ رويترز: اعتبرت اهم جماعة اسلامية مغربية نشيطة غير مرخص لها ان المغرب مقبل هذه السنة على «انفجار اجتماعي» اذا لم تتدخل الدولة لمعالجة ما اسمته بالازمة.

وقال فتح الله ارسلان الناطق الرسمي باسم جماعة العدل والاحسان الاسلامية في حوار مع رويترز «لم يعد امام الدولة خيارات متعددة.. اما تغيير جذري لمواجهة الازمات واما ان الوضع سيؤدي الى الانفجار».

وكشفت الجماعة مؤخرا من تصريحات نشرتها في موقعها على الانترنت «تتنبأ» فيها بأن سنة 2006 ستشهد «قومة» بمعنى انتفاضة لانشاء دولة خلافة اسلامية قال قياديو العدل والاحسان فيها ان الرسول محمد بشرهم في المنام بها.

وسخرت عدة صحف مغربية من هذه «الرؤى» فيما اعتبر محللون ان هذه التصريحات لا تعدو ان تكون مجرد اداة للاشتغال السياسي للجماعة خاصة بعد الفتور الذي عاشه نشاط الجماعة في اوساط الطلبة وبعد تفجيرات الدار البيضاء الانتحارية في 16 ايار/مايو 2003 التي القت السلطات المغربية فيها باللائمة على جماعات اسلامية متشددة.

وقال ارسلان «ان جل الملاحظين وليس فقط جماعة العدل والاحسان يرون ان سنة 2006 ستكون كارثية».

واضاف «صحيح ان المغرب عاش ازمات اقتصادية واجتماعية وغيرها في السابق لكن لم تصل ابدا الى اقدام اناس على اضرام النار في اجسادهم».

واقدم ستة من العاطلين عن العمل في كانون الاول/ديسمبر الماضي على صب البنزين على اجسادهم واضرام النار فيها بعد يأس وطول انتظار للحصول على وظيفة.

وقال ارسلان «العدل والاحسان لا تريد الثورة او تطمح فيها فالشعب هو الذي سيثور نتيجة الضغط والازمات».

ويرى محللون ان المغرب بالرغم من مواجهته الفقر والبطالة فانه يتمتع باستقرار سياسي تحت قيادة العاهل المغربي محمد السادس الذي خلف اباه العاهل الراحل الحسن الثاني بعد وفاته سنة 1999.

ووضع الملك محمد السادس خطة للقضاء على الفقر اطلق عليها «الخطة الوطنية للتنمية البشرية» تستثمر ملياري درهم (نحو 221 مليون دولار) سنويا الى حدود سنة 2010 للتقليص من نسبة الفقر المدقع الذي يعيش فيه أكثر من خمسة ملايين في بلد يبلغ تعداد سكانه 30 مليون نسمة.

وقال ارسلان «العدل والاحسان لا تدعي انها تملك الحل السحري لما يعيشه المغرب من ازمات لان ما يعيشه اكثر من ان يتصدى له اتجاه سياسي واحد ولهذا ندعو الى ميثاق جامع لكل الاطراف».

ودعا الى حوار مع الجماعة «ليس فيه خطوط حمراء وعلى مرأى ومسمع من الشعب.. واذا رفض الحوار ستواصل الجماعة نشر افكارها في المجتمع».

وكانت ابنة زعيم الجماعة الشيخ عبد السلام ياسين والقيادية البارزة نادية ياسين قد صرحت في حوار لاسبوعية مغربية السنة الماضية ان النظام الملكي لا يصلح للمغرب وان الجمهوري هو الانسب.

ومثلت بسبب هذه التصرحات الى جانب مدير الاسبوعية امام العدالة ولم يبت في القضية بعد.

والجماعة لا تدعو الى العنف وتقول انها تتبنى الخيار الديمقراطي التعددي ويرى المراقبون ان جماعة العدل والاحسان تتفوق من حيث العدد في استقطاب الاتباع بينما يتفوق حزب العدالة والتنمية الاسلامي المعتدل (معارضة) في استقطاب الاطر.

وقال ارسلان «الناس يفدون علينا بكثرة لانهم يرون اننا البديل السياسي الوحيد».

زعيم «العدالة والتنمية» المغربي يزور امريكا في الربيع المقبل

■ الرباط ـ اف ب: افاد مصدر في حزب العدالة والتنمية الاسلامي من المعارضة البرلمانية المغربية ان زعميه سعد الدين العثماني سيقوم بزيارة في نهاية نيسان/ابريل الى واشنطن يلتقي خلالها برلمانيين امريكيين.

وسيلقي العثماني الذي تلقى دعوة من المعهد الوطني الديمقراطي، محاضرة في جامعة جورجتاون في واشنطن حول «الحركة الاسلامية والعلاقات بين العالم الاسلامي والغرب».

ثم يلقي زعيم حزب العدالة والتنمية الذي يعد اربعين نائبا في مجلس النواب محاضرة ثانية حول «حزب العدالة والتنمية امام تحديات واصلاحات التنمية في المغرب».

ويتوقع ان يستقبل اعضاء في الكونغرس الامريكي العثماني الذي سيلتقي ايضا ممثلين عن جمعيات مغربية في الولايات المتحدة.

وكتبت اسبوعية «الجريدة الاخرى» امس الاحد ان زيارة زعيم حزب التنمية والعدالة الى الولايات المتحدة من 21 الى 30 نيسان/ابريل «تأتي في حين اعلنت الادارة الامريكية رغبتها في فتح حوار مع حركات اسلامية وصفتها بالمعتدلة».

وكان زعيم حزب العدالة والتنمية المغربي قام بزيارة الى اسبانيا كما يرتقب ان يزور فرنسا من الاول الى الثامن من اذار/مارس.

في تنافس واضح مع الداخلية التي تتولى الجانب الامني والردعي

الخارجية الفرنسية تنخرط بمكافحة الهجرة وتعلن عن سلسلة من القوانين الوقائية

باريس ـ «القدس العربي»
من شوقي امين:

تأكد اليوم أن «الهجرة الانتقائية» باتت خيارا استراتيجيا لفرنسا وليس توجها يخص وزير الداخلية نيكولا ساركوزي الذي كان أول من أطلق هذا الاقتراح في محاكاة واضحة للسياسة الأمريكية وسعيا منه لتفكيك منظومة الهجرة برمتها وصياغتها وفق براغماتية اقتصادية واجتماعية.

وحتى لا يتفرد ساركوزي الوزير الطموح لاعتلاء قصر الاليزيه خلفا لشيراك بموضوع الهجرة والأمن، كشف وزير الخارجية فيليب دوست بلازي أن روح النص الذي يتم تحضيره في أجهزة وزارة الداخلية يدخل في صلب تطلعات وزارته، موضحا أن كل طاقم حكومة دوفيليبان يزكي ويبارك التوجهات الجديدة في مجال مكافحة الهجرة غير السرية و«اختيار الأشخاص الذين نريد استقبالهم على أراضينا».

وقال دوست بلازي «لقد اخترنا بوضوح سياسة شاملة لهجرة مراقبة ومنتقاة»، مضيفا «اني أعتقد أنه من دوري مرافقة من اخترنا استقبالهم على أراضينا مثل الطلبة والباحثين».

وحسب بعض المراقبين لتصريح وزير الخارجية الذي خص به صحيفة «لوفيغارو» القريبة من اليمين، فان هذا الأخير الذي يوجد في الحلقة القريبة جدا من الرئيس شيراك يريد تحديد معالم السياسة العامة للهجرة تحسبا لأي «انحرافات انتخابية» قد تقود هذا المرشح أو ذاك وتحديدا وزير الداخلية ساركوزي لجعله الموضوع المركزي في الحملة الانتخابية المقبلة التي بقي عليها 500 يوم فقط.

ورغم أن مشروع القانون الجديد الذي من المرجح انه سيطرح للمناقشة على الجمعية الوطنية (البرلمان) في شهر شباط/فبراير المقبل ما زال قيد التحضير في مكاتب وزير الداخلية، الا أن وزير الخارجية حاول تسليط الأضواء على مسألة على قدر كبير من الأهمية وهي أن وزارته هي التي ستسهر على تطبيق ذات القانون الذي يضاف الى حزمة من القوانين السابقة هي في غاية الصرامة والاعجاز أحيانا لمن يريدون الحصول على تأشيرة دخول الى فرنسا. فالقنصليات التابعة اداريا لوزارة الخارجية هي من تضطلع بمنح التأشيرات خاصة تلك المتعلقة بزوج الفرنسية أو زوجة الفرنسي او ما يطلق عليها تأشيرة «التجمع العائلي» الذي كان الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان أول من سنه في حياة الجمهورية الفرنسية لتمكين العمال الجزائريين من استقدام عائلاتهم للاستقرار. وهو القانون الذي ستتم مراجعته بحزم، حسب وزير الداخلية نفسه، كونه «استعمل لأغراض أخرى وحول عن الهدف الذي أنشأ من أجله»، فضلا على محاربة ما يسمى «الزواج الأبيض»، أي أنه بمجرد حصول الأجنبي على وثيقة الزواج من الفرنسي أو الفرنسية والاقامة تنتهي القصة، ومحصلتها أرقام جديدة تضاف الى طابور البطالة وما يترتب عنه من استنزاف لخزينة الاعانات العائلية وصندوق الضمان الاجتماعي والصحة.

وفي نفس السياق أشار وزير الخارجية الفرنسي أن مصالح وزارته «ستنخرط كلية في مشروع الوقاية من الهجرة غير المشروعة (...) وبأن الشبكة الدبلوماسية والقنصلية ستكون في المقدمة لقيادة سياسة الهجرة»، مضيفا «بل اني لن أكون مبالغا اذا قلت ان الحدود المشتركة التي تجمعنا في الاتحاد الأوروبي تبدأ من أبواب قنصلياتنا في الخارج».

وتجدر الاشارة أن وزارة الخارجية الفرنسية قامت مؤخرا بتحريات لدى قنصلياتها بالخارج دون أن تحدد مكانها ـ يرجح أن تكون معظمها في دول المغرب العربي وبعض الدول الافريقية ـ تبين بالفعل أن 80 بالمئة من المهاجرين الذين اقتيدوا الى بلدانهم الأصلية بعد انقضاء صلاحية التأشيرة، دخلوا فرنسا عن طريق أحدى دول الاتحاد الأوروبي، فيما تفيد احصائيات «المركز الفرنسي لطالبي اللجوء» أن أقل من 15 بالمئة فقط من طالبي اللجوء الى فرنسا كان بحوزتهم تأشيرات تحصلوا عليها من قنصليات فرنسية والبقية من قنصليات أوروبية.

من زاوية أخرى، ومهما كانت الخلفية السياسية الداخلية التي تحرك موضوع الهجرة في هذا التوقيت أو ذاك، فان فرنسا تبدو عازمة على التقليل من «جيوش المغلوبين على أمرهم» (عملا بمقولة رئيس وزراء سابق: فرنسا لا يمكنها استقبال كل بؤس الدنيا على أراضيها) وذلك بفرض اجراءات قاسية على كل من سولت له نفسه مستقبلا «الاقامة في الجنة الفرنسية».

ومن بين هذه الاجراءات نص القانون الذي يعتزم وزير العدل تقديمة للبرلمان في غضون أشهر قليلة وصفته بعض التنظيمات غير الحكومية المساندة للمهاجرين بالتعجيزي. ويتعلق الأمر بالزواج من الفرنسي أو الفرنسية، وتفيد الاحصائيات في هذا المنحى أن عدد الزواج المختلط تضاعف بين 1996 و2004 اذ وصل الى 90 ألف منها 45 ألفا زواج تم عقده خارج فرنسا، ونتيجة ذلك أن 95 بالمئة من هؤلاء سيمكنهم الحصول على الجنسية الفرنسية مباشرة.

وفي سياق السياسة الوقائية من «شر الهجرة غير الشرعية»، أكد وزير الخارجية الفرنسي أنه سيخصص، من هنا والى غاية 2008، مبلغ 155 مليون يورو لتجهيز القنصليات الفرنسية بوسائل تكنولوجية لانجاز التأشيرة الرقمية. وفي مقدمة الاجهزة جهاز «فيس» وهو عبارة عن بنك معطيات أوروبي سيسمح لدول الفضاء الأوروبي بتداول المعلومات عن المهاجرين عن طريق الربط المباشر.

من جهة أخرى أشار دوست بلازي أن وزارته بعثت برسائل تنبيه لحوالي 12 دولة ـ دون أن يسميها ـ توصف بانها تتردد في منح وثيقة الموافقة بالمرور، وهي الوثيقة الضرورية التي تمنحها قنصليات هذه الدول في فرنسا لرعاياها من المهاجرين غير الشرعيين لطردهم قانونيا وبشكل نهائي من التراب الفرنسي.

مهاجرون افارقة بمركز احتجاز في باماكو (مالي)، وهم هنا يعيدون تمثيل محاولات فاشلة لتسلق اسوار مليلية (شمال المغرب) التي قاموا بها قبل شهور لدخول اسبانيا

المغرب ينفي نزول طائرات «سي آي ايه» فوق اراضيه

■ الرباط ـ «القدس العربي»: نفى مسؤولون مغاربة انباء تحدثت عن هبوط طائرتين تابعتين لوكالة المخابرات الامريكية بالمغرب حاملة ارهابيين مفترضين سلمتهم للسلطات المغربية.

واكد نبيل بن عبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية النفي الرسمي للخبر الذي نشرته السبت أسبوعية «لوجورنال ايبدومادير» المغربية (مستقلة) والذي مفاده أن طائرتين خاصتين تابعتين للاستخبارات الأمريكية (سي آي اي) ربما حطتا في اواخر كانون الاول/ديسمبر الماضي ومطلع كانون الثاني/يناير الحالي بمطار سلا القريب من العاصمة الرباط وعلى متنها معتقلين مشتبه في أنهم من تنظيم القاعدة قصد تسليمهم للمغرب.

وأعرب بن عبد الله في عن اسفه لكون هذه الاسبوعية «زجت بنفسها بنشرها مثل هذه التقارير، في لعبة خطيرة وضارة من شأنها أن تزرع البلبلة وسط الرأي العام من خلال نشر أخبار زائفة بالغة الخطورة دون تكليف نفسها عناء التحقق مسبقا من مدى صحتها».

كما أبدى أسفه لكون نشر «هذا الخبر الزائف والمغرض يندرج في اطار استمرارية خط هذه الاسبوعية الذي يتسم محتواه أساسا بالتجريح والرغبة في التضليل».

من جهته قال مصطفى الساهل وزير الداخلية «اننا نفند بشكل قاطع هذه الأنباء التي لا أساس لها من الصحة»، معربا عن استنكاره «لهذا النوع من الأخبار غير المسؤولة والرامية الى اثارة البلبلة».

وأعرب عن «الأسف لكون بعض وسائل الاعلام التي أعماها تصيد السبق الصحافي في بعض الحالات، والارادة المتعمدة في الاساءة في حالات أخرى، لا تتردد في نشر أخبار زائفة دونما مراعاة لتأثيرها على الرأي العام وعلى صورة المغرب».

ونفى الجنرال عبد العزيز بناني المفتش العام للقوات المسلحة المغربية ما وصفه بالمزاعم التي روجتها الأسبوعية وأعرب عن أسفه لكون «بعض الجرائد لا تكلف نفسها عناء التحقق من المعلومات التي تحصل عليها قبل نشرها».

وتوصف اسبوعية «لوجورنال ايبدومادير» بالمشاغبة نظرا لطبيعة التقارير التي تنشرها وتوبعت عدة مرات أمام القضاء بتهمة نشر معلومات غير صحيحة وانباء كاذبة.

ومن المقرر ان تبدأ الخميس المقبل محكمة بالدار البيضاء النظر في شكوى ضد اسبوعية «لوجورنال ايبدومادير» رفعها المركز الاوروبي للبحث والتحليل والاستشارات في المجال الاستراتيجي والأمن الذي يوجد مقره ببروكسيل لوصف الاسبوعية لدراسة نشرها المركز مؤخرا حول المغرب باللاموضوعية وأنها مجاملة للمغرب وأن تسويات تمت بين السلطة المغربية والمركز بهذا الشأن.

عائلة بن بركة تنتقد «فشل» هيئة الانصاف والمصالحة بالمغرب

■ الرباط ـ اف ب: انتقدت عائلة المهدي بن بركة «فشل» هيئة الانصاف والمصالحة في التعامل مع ملف اختفاء زعيم اليسار المغربي خلال الستينات.

واكد بشير بن بركة باسم اسرته في بيان نشرته السبت صحيفة «ليبيراسيون» التابعة للاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية ان «هيئة الانصاف والمصالحة جازفت بان يدفن الملف نهائيا دون القاء الضوء على ظروف اختفاء الضحية ومكان دفنه». ووصف ابن المعارض السابق للملك الحسن الثاني والذي خطف في باريس عام 1965 واغتيل على ما يبدو بدون ان يعثر على جثته، تقرير هيئة الانصاف والمصالحة حول اختفاء بن بركة بـ«الفاشل».

ورفعت هذه الهيئة التي انشأها العاهل المغربي الملك محمد السادس في 2003 وكلفها التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان من الستينات الى التسعينات، تقريرها في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

وقالت العائلة «كيف يمكن لهيئة الانصاف والمصالحة ان تكتب في تقرير يهدف الى توضيح الرأي العام المغربي حول احد اخطر الجرائم المرتكبة خلال سنوات الرصاص، ان ثمة اشتباها في تورط جهاز امني مغربي؟ كيف يمكنها ان تقلل بهذا الشكل الكاريكاتوري المسؤولية المغربية في هذه الجريمة السياسية؟».

واعتبرت الاسرة ان هيئة الانصاف والمصالحة «رفضت الاشارة الى المسؤوليات الحقيقية التي ادت الى خطف واغتيال المهدي بن بركة وتوضيح العراقيل التي اقيمت باسم اسرار الدولة منذ اربع سنوات».

واضاف البيان ان هيئة الانصاف والمصالحة «تجاهلت ايضا التهاون في عمل التحقيق عندما اوكلت بهذه القضية لهيئة ليس لها صلاحيات لمثل هذه الامور».

واقترحت هيئة الانصاف والمصالحة ان يتمكن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان من مواصلة التحقيق حول مصير المهدي بن بركة. وكان الملك الحسن الثاني هو الذي اسس هذا المجلس عام 1990 ليدرس الملفات الشائكة لانتهاكات حقوق الانسان المرتكبة في عهده.

واكد البيان «هذه ليست افضل طريقة لتكريم ذكرى المهدي بن بركة ونشاطه السياسي ولا الطريق التي من شأنها ان تؤدي بالشعب الى المصالحة بشكل دائم مع ماضيه. ان الذاكرة الجماعية تتغذى بالحقائق والوضوح».

وفي نهاية كانون الاول/ديسمبر اعلن رئيس هيئة الانصاف والمصالحة ادريس بن زكري ان الهيئة «استمعت لمسؤولين سابقين ذكرت اسماؤهم او اشير اليهم بالبنان في هذه القضية» بدون تحديد هويتهم.

عائلات الاطفال الليبيين المحقونين بفيروس الايدز تطلب 4,4 مليار يورو تعويضا

■ طرابلس ـ رويترز: طلبت عائلات الاطفال الذين اصيبوا بفيروس «اتش اي في» المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) في ليبيا السبت الحصول على 4,4 مليار يورو (5,3 مليار دولار) من مانحين يحاولون انهاء ازمة تتعلق بخمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني اتهموا باصابة الاطفال بالمرض.

وألغت المحكمة الليبية العليا احكام الاعدام التي صدرت بحق الممرضات والطبيب الشهر الماضي لكنهم ما زالوا يواجهون اعادة محاكمتهم وقد تتم ادانتهم مجددا بتعمد حقن الاطفال بالفيروس.

وأسس مانحون من بلغاريا وحلفائها بالاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ومؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية التي يديرها سيف الاسلام نجل الزعيم الليبي معمر القذافي صندوقا هذا الاسبوع لتنظيم المساعدات للاطفال المصابين في مسعى لنزع فتيل النزاع.

وقال ماكسيم مينتشيف وهو عضو منظمة غير حكومية مقرها صوفيا ساعدت في تأسيس صندوق بنغازي الدولي ان المانحين اجتمعوا ايضا مع عائلات الضحايا الذين يريدون الحصول على تعويضات. ونقل مينتشيف عن مؤسسة القذافي التي استضافت المحادثات قولها في بيان ان العائلات طلبت خلال الاجتماع عشرة ملايين يورو لكل طفل على سبيل التعويض ولكن لم يتم التوصل الى اتفاق بهذا الصدد.

واشارت ليبيا الى انه بموجب الشريعة الاسلامية يمكن اسقاط الاتهامات ضد الممرضات اذا دفعت بلغاريا «الدية» للعائلات. لكن بلغاريا وحلفاءها يصرون على ان الممرضات بريئات واستشهدوا بادلة على ان الممرضات تعرضن للتعذيب من اجل الاعتراف وان العدوى بالمرض بدأت في المستشفى بنغازي قبل ان يبدأن العمل هناك. ووصفت صوفيا صندوق المساعدات بانه تطوعي وليس مبادرة سياسية او دبلوماسية ورفضت المساهمة باي شكل من اشكال التعويض لان ذلك معناه اعترافا باطلا بالذنب.

وفي ليبيا حيث اعاق النزاع الجهود الرامية الى انهاء عقود من العزلة الدبلوماسية قال مسؤول انه تم التوصل الى اتفاق لكن مسؤولا اخر قال ان المحادثات لا تزال مستمرة في حقيقة الامر.

وقال صلاح عبد السلام وهو مسؤول كبير بمؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية انه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن التعويضات حتى الان.

واضاف انهم تلقوا اثناء اجتماعهم مع الجانب البلغاري مذكرة تتضمن مطالب أسر الاطفال المرضى مشيرا الى ان العائلات تريد عشرة ملايين يورو لكل منها. واضاف ان الجانبين سيجتمعان مجددا في صوفيا الاسبوع القادم في محاولة للاتفاق على شروط التعويض.

وقال ادريس لاغا رئيس رابطة عائلات الاطفال المصابين بالفيروس لرويترز ان الجانبين توصلا الى اتفاق على دفع عشرة ملايين يورو عن كل طفل من الاطفال المصابين بالايدز وعددهم 426 و20 أما نقلت اليهن العدوى بالفيروس.

وقال لاغا ان مسؤولين من ليبيا وبلغاريا توصلوا الى الاتفاق على تعويضات عن الرعاية الصحية للاطفال المرضى في اجتماع عقد في طرابلس السبت. ولم يتضح من سيدفع مثل هذا المبلغ ورفض مينتشيف التعليق عما اذا كان هذا المبلغ واقعيا.

لكنه قال ان المنظمة البلغارية غير الحكومية ليست مرتبطة بحكومة بلاده وانها ستقوم بجمع الاموال فحسب من اجل معالجة الاطفال على مدى الحياة. وقال «تواصل منظمتنا غير الحكومية جمع الاموال من اجل الاطفال في ليبيا ولكن الاموال يجب ان تذهب للعلاج».

ربان محتار امام «حالة انسانية» نادرة وصفها بـ«المصيبة للملاحة البحرية»

ثلاثة جزائريين وثلاثة اشهر من الابحار وثلاث رحلات بين المغرب واوروبا لسفينة «غريبة»

■ الدار البيضاء (المغرب) ـ اف ب: تستعد سفينة حاملة حاويات مغربية امس الاحد للابحار للمرة الثالثة من المغرب الى اوروبا وعلى متنها ثلاثة ركاب غير شرعيين قالوا انهم جزائريون ورفض المغرب والجزائر استقبالهم كما اعلن اليوم صاحب السفينة.

وصرح رئيس شركة النقل البحري الدولي محمد قريعة «وصلت سفينة كنزة السبت الى الدار البيضاء وتناقشنا عبثا مع السلطات المغربية والقنصلية الجزائرية حتى الساعة 23,00 تغ. وارسل حينها الدبلوماسيون الجزائريون بصمات اصابع المهاجرين الى العاصمة الجزائرية للتأكد منها».

ويفترض ان تقلع السفينة امس الاحد متوجهة الى اغادير (جنوب) ومساء اليوم الاثنين الى روتردام. وقال صاحب السفينة «اذا لم تمنحهم القنصلية الجزائرية رخصة عبور فانهم سيبقون على متن السفينة لثالث رحلة في غضون 14 يوما. لا ادري ما الذي يجب ان افعل».

وقال قريعة ان سفينة كنزة تجوب البحار منذ ثلاثة اشهر بين هولندا والمانيا وجنوب افريقيا وعلى متنها الثلاثة غير المرغوب فيهم، مؤكدا «انها حقا مصيبة بالنسبة للملاحة البحرية».

وبدات مغامرة الجزائريين الثلاثة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر في طنجة (شمال) عندما تمكنوا برفقة ثلاثة مغاربة من التسلل على متن كنزة ظنا منهم انها متوجهة الى ميناء ألخسيراس الاسباني لكنها غيرت طريقها وتوجهت الى روتردام (هولندا).

وسارع ربان السفينة الى ابلاغ سلطات الميناء الذي كان متوجها اليه حيث انزل المهاجرون الثلاثة لدى وصولهم. وسلم المغاربة الثلاثة انفسهم في حين طلب الجزائريون اللجوء السياسي كما شرح قريعة.

واوضح «دفعنا كفالة بنحو 12 الف يورو وتركناهم في روتردام. وابحرت كنزة الى الدار البيضاء عبورا بميناء بريمرهافن الالماني وعندما وصلت الى المغرب نزل المغاربة الثلاثة وابحرت سفينتنا لرحلة جديدة».

ولدى وصولها الى روتردام مطلع كانون الثاني/يناير، ابلغ الربان مديريته ان السلطات الهولندية سلمته اثنين من المهاجرين الثلاثة اللذين قالا انهما يدعيان هشام عداني (30 سنة) وعزيز خربان (24 سنة) بعد ان رفضت السلطات منحهم اللجوء.

وبعد ذلك رست السفينة في ميناء الدار البيضاء في الثالث من كانون الثاني/يناير حيث رفضت شرطة الميناء الاذن لهما بالنزول من السفينة لانهما لا يحملان اي وثيقة تثبت جنسيتهما. وابحرت كنزة وعلى متنها المهاجران في السابع من الشهر نفسه الى ميناء اغادير لشحن مواد غذائية زراعية وتوجهت مجددا الى روتردام.

وفي الخامس عشر من الشهر نفسه ولدى وصولها الى هولندا سلمتها السلطات الهولندية الجزائري الثالث الذي قال ان اسمه عبد الرحمن بوشان. وخلال وقوفها في ميناء بريمرهافن صعد ناشطون في منظمة غير حكومية المانية الى السفينة للتأكد من ان المهاجرين غير الشرعيين يلقون معاملة جيدة.

وقال قريعة «اننا نقدم لهم الغذاء ويقيمون في غرفة يحرسها باستمرار احد افراد الطاقم. ان حضورهم في السفينة امر خطير لا سيما ان احدهم تصرف بعنف مع الشرطة الهولندية».